نفسه الذي يلعبه هذا النفط في اقتصاديات البلدان المتقدمة. وهكذا، فبينما يعد القول: ان استهلاك النفط في دول النفط يمثل جزءاً صغيراً من مجمل طاقاتها الانتاجية، (أقل من مليوني برميل في اليوم) صحيحاً، من المحتمل انها ستستخدم عشرين مليون برميل يومياً مع نهاية القرن. فكيف تستطيع أية حكومة تعي مسؤوليتها، ان تستنزف احتياطييها في مدى جيل واحد، ومن ثم تحكم بالاعدام على شعبها عن طريق مجاعة في الطاقة[١٤]. إن النموذج الروماني شكل تحذيراً جيداً لاوبك، فبعد أن كانت اولى الدول المصدرة للنفط في اوروبا، اصبحت مضطرة الى استيراد كميات متزايدة من النفط لتغطية حاجياتها. إن أهمية زيادة الاستهلاك الذاتي من قبل دول الاوبك، فكرة لا تلقى ترحيباً واسعاً.

(ب) هناك فرصة ضئيلة للقيام بتحول هادىء من اقتصاد عالمي قاعدته النفط، الى اقتصاد لا يقوم على النفط، ما دام ثمن البديل سيكون اعلى من ثمن البترول العربي الخفيف؛ وهو مصدر امداد الطاقة العالمي.

(ج) ان التنقيب عن النفط عمل محفوف بالمخاطر، يجب مقابلته بالثمن المناسب.

(د) ليست هناك اسواق مستقبلية للنفط، وابقاؤه في الأرض يعني أنه لا يكلف شيئاً. وكما هومعروف فان معدلات ارتفاع اسعار النفط تتجاوز اسعار الفوائد، وليس هناك أي حافز للانتاج في الوقت الراهن، ومن هنا وجب الاحتفاظ بالانتاج للمستقبل.

ان اوبك قد تجاوزت تكهنات الخبراء بسبب ظروف اساسية خاصة بها، وهي:

(أ) ان ازمة النفط، والطلب الزائد العام عليه هما اللذان صنعا قوة الاوبك وليس العكس.

(ب) ان هذه السلعة محلية خالصة، مقابل ثمن رمزي وحتى مقابل لا شيء، لخزنها (راجع الجدول رقم ٢).

(جـ) إن دول منظمة الاوبك ليست كثيرة ولديها اهداف مشتركة، وهي تواجه مصاعب متماثلة، وتشترك في تاريخ معائل.

(د) على ان اهم عنصر هو الوقت المحدود المتبقي لدى دول الاوبك والذي تستطيع ان تبدل فيه النفط بمصادر متجددة للدخل.

رأينا، حتى الآن، انه كان على اسعار النفط ان ترتفع، وأنها سوف تستمر في الارتفاع. فالاسعار العالية للنفط ضرورية من أجل القضاء على الاستخدام غير المسؤول، وللحفز على التنقيب والاستمرار فيه، ولإشاعة تطوير البدائل الاخرى للطاقة. لكن عدداً من المراقبين يخشون من أن اسعار النفط العالية تتسبب في ارتفاع لمعدلات التضخم، وتزيد من معدلات البطالة في الدول المستوردة للنفط. وهذه مبالغة. إن اسهام ارتفاع اسعار البترول في التضخم في البلدان المستوردة له حدود، كما ان الارتفاع في معدلات البطالة ناتج عن السياسات الاقتصادية الحكومية غير المرشدة.

وفي الواقع، فان الأثر المبدئي لارتفاع اسعار البترول، يمكن مقارنته بأنه نوع من الضريبة العالية التي تفرضها الدول المصدرة، ولا تنفق عائداتها فوراً على الخدمات والسلع.

إن المستهلكين، في الدول المستوردة، ينفقون الكثير على النفط ولا يبقى لديهم سوى القليل للانفاق على السلع الأخرى. وكنتيجة لذلك، فان عمليات البيع، وعمليات الانتاج